# تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها

عبد القادر دياب *

## ١- مقدمة :

يعد وجود البطالة بين الخريجين مشكلة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية غير مرغوبة ، ومن ثم كان القضاء على هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها هدفا قوميا تسعى الدولة إلى تحقيقه . ومن بين المسارات التى اتجهت الدولة إليها فى سبيل تحقيق هذا الهدف مشروع تشغيل الخريجين فى الزراعة ، والذى تقوم فكرته الأساسية على تخصيص جانب من الأراضى الجديدة المستصلحة لتوزيعها على الخريجين بغرض ممارستهم للنشاط الزراعى . ونظرا لتنوع تخصصات الخريجين ووجود التخصصات التى تخرج المعارف والمهارات المرتبطة بها عن دائرة المعارف والمهارات المتصلة بممارسة النشاط الزراعى إلى جانب تباين قدرات الفئات المختلفة من الخريجين على ممارسة النشاط الزراعى مع اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية فقد تختلف هذه الفئات من الخريجين فيما بينها أو عن غيرها من المزارعين من حيث القدرة على استخدام الموارد الزراعية بكفاءة . هذا فى نفس الوقت الذى تسعى فيه الدولة إلى تعظيم كفاءة استخدام الموارد الزراعية تحقيقا لهدف اجتماعى آخر وهو توفير الغذاء من خلال انتاجه محليا . ومن هنا فإن فكرة تشغيل الخريجين فى النشاط الزراعى

* قام باعداد الدراسة فريق بحثى مكون من أ.د. عبد القادر دياب ( الباحث الرئيسى ) ، أ.د.أحمد عبد الوهاب برانية ، أ.د. هدى صالح النمر .
وقد صدرت الدراسة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٩١).

بالأراضى الجديدة قد يقابلها تضحيات اقتصادية كبيرة إن لم تتحقق كفاءة استخدام الموارد الزراعية فى مزارعهم ، وهو ماقد يعنى فى نفس الوقت وجود تعارض فيما بين تحقيق الهدفين الاجتماعيين معا والمشار إليهما من قبل .

ولهذا كان هدف الدراسة الحالية هو محاولة التعرف على إنجازات هذا المشروع فى سبيل تحقيق أهدافه المخططة خلال الفترة السابقة ثم دراسة ايجابياته وسلبياته مع طرح تصور لاحتمالات وآفاق تطوير الفكرة الحالية للمشروع بما يحقق كلا الهدفين الاجتماعيين السابق ذكرهما وعدم وجود تعارض فيما بينهما . أى وبمعنى آخر بما يحقق تعظيم كفاءة استخدام الموارد الزراعية الجديدة ، وزيادة القدرة الاستيعابية للمشروع على توظيف عدد أكبر من الخريجين .

## ٢- البطالة بين الخريجين :

إن مشكلة البطالة وتزايد معدلاتها خلال الفترة منذ بداية عقد الثمانينات وحتى الوقت الحاضر ليست قاصرة على فئة الخريجين الجدد فقط بل إنها تمتد لتشمل جميع فئات قوى العمل البشرية الأخرى ، حيث بلغ معدل البطالة بين القوى العاملة البشرية ووفقا لنتائج التعداد العام للسكان نحو ٢,٢٪ فى عام ١٩٦٠ ازداد ليصل إلى نحو ٥,٦٪ فى عام ١٩٧٦ ثم إلى ١٠,٧٪ فى عام ١٩٨٦ ، وإن كانت الدراسات الأخيرة تشير إلى أن معدل البطالة بين القوى العاملة البشرية قد وصل إلى مايقرب من ١٧,٥٪ خلال السنوات الأخيرة . إلا أنه من الملاحظ تزايد معدلات البطالة بين الخريجين الجدد عن غيرها من الفئات الأخرى من قوى العمل البشرية فى المجتمع حيث يقدر معدل البطالة بين الخريجين خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ بنحو ٣٦,٢٪ وإن اختلف هذا المعدل باختلاف تخصصات الخريجين ومستوياتهم التعليمية . حيث يقدر معدل البطالة بين الخريجين حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بما يقرب من ٤٢,٠٪ ، على حين يقدر معدل البطالة بين الخريجين حملة المؤهلات العليا بنحو ١٧,٧٪ . أما بالنسبة لمعدلات البطالة بين الخريجين وفقا للتخصص فتشير تقديراتها إلى أن الخريجين الزراعيين والبيطريين هم أكثر فئات الخريجين معاناة من البطالة حيث يقدر معدل البطالة فيما بينهم بنحو ٤٨,٢٪ بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة وبحوالى ٤١,١٪بالنسبة لحملة المؤهلات العليا منهم ، وإن كانت أعداد العاطلين منهم تقل عنه بالنسبة لبعض التخصصات الأخرى . ويلى هذه الفئة من الخريجين من حيث معدل البطالة الخريجون التجاريون ويعانى الخريجون

الجامعيون بصورة أقل من البطالة عن الخريجين حملة المؤهلات المتوسطة منهم حيث يقدر معدل البطالة بين الخريجين الجامعيين منهم بنحو ٢٦,٣٪ ، على حين يبلغ نفس المعدل نحو ٤٦,١٪ بين الخريجين التجاريين من حملة المؤهلات المتوسطة . أما الخريجون من حملة المؤهلات الصناعية فيقدر معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة منهم بنحو ٤٢,٧٪ ، على حين ينخفض هذا المعدل وإلى حد كبير بين حملة المؤهلات العليا منهم حيث يصل إلى مايقرب من ٤,٠٪ ، أما باقى التخصصات الأخرى فيقدر معدل البطالة بينهم بحوالى ٢,١٪ ، ٤,٤٪ لكل من حملة المؤهلات المتوسطة ، والعليا على الترتيب وباستثناء الخريجين من حملة المؤهلات العليا بكلية الآداب واللغات، والحقوق حيث يقدر معدل البطالة بينهم بنحو ٣٥,٨٪ ، ٢٣,٨٪ على التوالى .

إن وجود البطالة الصريحة بين الخريجين الجدد وبالمعدلات الكبيرة المشار إليها يمكن أن يترجم بكثير من العوامل التى تشمل تزايد الأعداد السنوية للخريجين من ناحية إلى جانب تحرر الدولة من التزامها بتعيين الخريجين فى الوظائف الحكومية وفى القطاع العام رغبة فى تخفيف درجة البطالة المقنعة الموجودة فى هذه الوظائف ، وكذلك الأخذ بنظام اقتصاديات السوق الحرة فى تشغيل الموارد البشرية فى نفس الوقت الذى اتصفت فيه حركة النشاط الاقتصادى بالمجتمع بالنمو بمعدلات محدودة ومن ثم عدم القدرة على استيعاب جميع الأعداد المتزايدة من الخريجين الجدد .

## ٣- أهداف المشروع :

لقد تزامن وجود البطالة الصريحة بين الخريجين وتزايد معدلاتها مع وجود الحاجة الملحة إلى زيادة معدلات استصلاح وزراعة الأراضى الجديدة باعتبارها محورا من محاور التنمية الزراعية ، والذى يعد أمرا فرضته ظروف التزايد المستمر فى العجز من الإنتاج المحلى من الغذاء وما تبعه من تزايد مستمر فى الواردات منه والتى سجلها الاقتصاد المصرى خلال العقدين الأخيرين . ومن هنا كانت فكرة مشروع تشغيل الخريجين فى الزراعة ، والذى يمكن تحديد أهدافه المخططة فيما يلى:-

*توفير فرص العمل المنتج فى الزراعة لأعداد من الخريجين من أجل المساهمة فى تخفيف درجة البطالة فيما بينهم وعن طريق تملكهم للأراضى الزراعية الجديدة ومن خلال تخصيص جانب من المساحات المستصلحة منها لهذا الغرض . وفى هذا الشأن فقد وضعت كل من الخطة الخمسية الأولى ، والثانية لعقد الثمانينات متضمنة هذا الهدف كأحد أهدافها ، إلا أنها لم تتضمن تحديدا كميا لهذا

الهدف سواء من حيث عدد الخريجين المستهدفين أو المساحات المستهدف تخصيصها لهذا المشروع . إلا أن القرارات التنفيذية للخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) قد تضمنت الإعلان عن تخصيص مايقرب من ١٠٦,٤ ألف فدان من أجل بيعها الى الفئات الاجتماعية المستثناه جميعها والتى تضمنها القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ودون تحديد الهدف بالنسبة لفئة الخريجين . وهنا تجدر الإشارة إلى وجود مساحة تبلغ نحو ٧٧,٦ ألف فدان من هذه المساحات كان من المخطط الانتهاء من أعمال البنية الأساسية بها بعد انتهاء الخطة المذكورة ، وهو مايعنى فى نفس الوقت أن المساحات المتوقع توزيعها على الفئات الاجتماعية المستثناه خلال هذه الخطة يبلغ نحو ٢٨,٨ ألف فدان . أما الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) فقد تضمنت قراراتها التنفيذية تحديد مايقرب من ٢٠٠ ألف فدان كهدف من أجل توزيعها على الخريجين . أما بالنسبة للخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧) فقد حددت أهدافها فى استصلاح وتوزيع مايقرب من ٢٥٠ ألف فدان على شباب الخريجين من الأراضى المستهدف استصلاحها خلال سنوات الخطة .

* تكوين مجتمعات زراعية بالأراضى الجديدة تضم عمالة فنية ذات قدرة وكفاءة على استخدام أفضل الوسائل التكنولوجية لزراعة الأراضى الجديدة وبما يساهم فى تحقيق أفضل استخدام للأراضى الجديدة والارتفاع بالإنتاجية الزراعية بها .

* تكوين مجتمعات ريفية مستقرة تشجع على الإقامة بها من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة لربط هذه المجتمعات الجديدة بالدلتا والوادى الى جانب توفير الخدمات الاجتماعية الأخرى اللازمة للإقامة فى مثل هذه المجتمعات الجديدة .

## ٤- عناصر ومكونات المشروع :

يمكن تحديد عناصر أو مكونات المشروع تحت الدراسة فيما يلى :-

* الخريجون المستهدفون :- لقد بدأ تخطيط وتنفيذ المشروع مستهدفا جميع فئات شباب الخريجين على مختلف تخصصاتهم ومستوياتهم مع منح الأولوية لمن تتوافر لديهم المعرفة بالأعمال الزراعية ، مع توافر الرغبة الحقيقية والقدرة على ممارسة اعمال الزراعة والإقامة فى المجتمعات الجديدة . وفى سبيل ذلك تضمنت القرارات الادارية للمشروع تحديد بعض الشروط الواجب توافرها وقبولها من قبل الأفراد المستهدفين من الخريجين والراغبين فى المشاركة فى المشروع .

* الأراضى المستصلحة :- يقوم المشروع على أساس تخصيص جانب من المساحات المستهدف استصلاحها فى خطة التنمية من أجل شباب الخريجين . وعليه فمن الطبيعى أن تتوقف درجة تحقيق الأهداف المخططة للمشروع على معدلات إنجاز خطط أو برامج استصلاح الأراضى الجديدة أو درجة الالتزام بتخصيص المساحات المستهدفه بالنسبة للمشروع . وتقع الأراضى الجديدة المستهدف تخصيصها للمشروع فى محيط الكثير من مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة التى تتضمنها خطط التنمية ، وفى مناطق تفتقر إلى مشروعات البنية الأساسية والتى يعد انشاؤها من الأهداف الأساسية لمشروعات استصلاح الأراضى بالخطة . وتتميز النسبة الغالبة من هذه الأراضى بأنها أراضى صحراوية ذات تربة رملية إلى رملية جيرية أو رملية طينية تتطلب استخدام تكنولوجيا متطورة وملائمة سواء بالنسبة لأعمال الاستصلاح أو الزراعة أو الرى ، الى جانب ارتفاع التكلفة الاستثمارية فى أعمال الاستصلاح والاستزراع . وذلك فضلا عن ضرورة الاختيار الجيد لنوعية المحاصلات الزراعية التى تزرع بها سواء من حيث الملائمة الفنية مع نوعية التربة الزراعية أو من حيث العائد الاقتصادى الممكن تحقيقه وبما يتناسب مع حجم التكلفة الاستثمارية فى استصلاحها والنفقات الجارية فى زراعتها .

* خدمات اجتماعية متكاملة :- إن توفير المقومات اللازمة لتكوين مجتمعات جديدة مستقرة فى مناطق استصلاح الاراضى الجديدة يعد مطلبا اساسيا للنجاح فى أنشطة التنمية فى مثل هذه المناطق . ولهذا فقد التزمت الدولة بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الضرورية لتوفير العناصر اللازمة لزراعة الأراضى الجديدة إلى جانب توفير مرافق الخدمات العامة المطلوبة لتكوين مجتمعات ريفية مستقرة بها ، وذلك من حيث الطرق والمواصلات والكهرباء ، والمياه ، والصحة ، والتعليم وغيرها .

* التدريب والإرشاد:- يعد تدريب وإرشاد المجموعات المستهدفه من الخريجين والمشاركين فى المشروع على أساليب وتكنولوجيا الزراعة والملائمة للاستخدام فى الأراضى الجديدة من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف المشروع ، وتحقيق مستويات الدخول المناسبة للخريجين . ولهذا يعد نشاط التدريب والإرشاد من الأنشطة التى يتضمنها المشروع حيث بدأ المشروع بتنظيم برامج تدريبية على أعمال وأنشطة الزراعة ، وتكنولوجيا الانتاج الملائمة للاستخدام فى الاراضى الجديدة للأعضاء الجدد

من الخريجين المشاركين فى المشروع . وفى هذا الاطار أيضا ينشأ فى كل منطقة جمعية تعاونية زراعية يلتزم العضو المستفيد بالانضمام إليها بهدف الاستفادة من خدماتها الإرشادية .

## ٥- إدارة وتنفيذ المشروع :

بالنسبة لمسئولية إدارة وتنفيذ المشروع فتتولاها حاليا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلة فى الهيئات والمؤسسات التابعة لها ، وإن كان ذلك لايعنى غياب المشاركة غير المباشرة لبعض الوزارات الأخرى أو الهيئات التابعة لها فى تنفيذ بعض الأعمال أو الأنشطة الخاصة بالمشروع والتى تقع فى دائرة اختصاصاتها . حيث تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلة فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تخطيط برامج ومشروعات استصلاح الأراضى الجديدة متضمنة تحديد مواصفات أعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة اللازمة للمجتمعات الريفية فى هذه المناطق . كما تتولى نفس الهيئة مسئولية تنفيذ أعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة عن طريق قيام نفس الهيئة بهذه الأعمال أو إسناد تنفيذها إلى بعض الوزارات أو الهيئات الأخرى المختصة بمثل هذه الأعمال . وبالنسبة للمساحات المستهدف تخصيصها للمشروع وتوزيعها على الخريجين فتتولى نفس الهيئة ( وبعد تنفيذ أعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة بها ) إسناد تنفيذ اعمال الاستصلاح الداخلى بها وإستزراعها لزرعة استصلاحية واحدة إلى شركات القطاع العام المتخصصة . وحيث تتولى بعد ذلك إدارة مشروع الخريجين ( والتى تقع ضمن الإطار التنظيمى لديوان عام وزارة الزراعة ) الإعلان عن المساحات المستهدف توزيعها على الخريجين واختيار الأعضاء المستفيدين من المشروع من بين المتقدمين ، وحيث يلى ذلك وعن طريق نفس الإداره تسليم الأراضى المخصصة للعضو المستفيد بما فى ذلك السكن اللازم لإقامته ثم يبدأ ممارسة نشاطه الزراعى تحت إشراف الإدارة السابقة الذكر والتى يقع على عاتقها مسئولية متابعة جدية العضو المستفيد فى تنفيذ أعمال الاستزراع والإقامة فى المجتمع الجديد . أما أدارة وتشغيل مرافق الخدمات العامة فى موقع المجتمع الريفى الجديد فتسند إلى الوزارات والهيئات ذات الاختصاص .

## ٦- تكاليف وتمويل المشروع :

بالنسبة لتكاليف المشروع والممثلة فى التكاليف الإستثمارية لأعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة ، وأعمال الاستصلاح الداخلى فى المساحات المخصصة للمشروع إلى جانب تكاليف

الاستزراع فى مرحلة ماقبل الحدية فمن الطبيعى أن تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل تنفيذ المشروع تبعا للتغير فى أسعار مكونات التكلفة ، وطبيعة المواقع التى يشملها المشروع فى كل مرحلة أو كليهما . وفى هذا الشأن فقد تضمنت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) تقدير تكلفة أعمال البنية الأساسية فى المساحات المستهدف استصلاحها بما يقرب من ٣,٦ ألف جنيه للفدان ، كما تضمنت تقدير تكلفة أعمال الاستصلاح الداخلى ومرافق الخدمات العامة فى المساحات المستهدف تخصيصها للخريجين . وبواقع ٦,٩ ألف جنيه للفدان فى المتوسط شاملة فى ذلك تكلفة الإسكان اللازم . أما بالنسبة لتمويل تكاليف المشروع فتقوم سياسة الدولة على تمويل وتحمل التكلفة الاستثمارية لأعمال البنية الأساسية اللازمة لاستصلاح هذه الأراضى ، إلى جانب تكاليف مرافق الخدمات العامة . أما تكلفة أعمال الاستصلاح الداخلى والإسكان اللازم للخريجين فتتولى الدولة تمويلها على أن يتحمل المستفيد من المشروع هذه التكلفة على أقساط سنوية متساوية وبسعر فائدة ٤٪ ولمدة ثلاثين عاما مع فترة سماح ٣ سنوات .

## ٧- إنجازات وكفاءة تنفيذ المشروع :

إن العرض السابق للتعريف بالمشروع إنما يكشف فى مضمونه عن بعض الحقائق الهامة وهى:

* أن أهداف وإنجازات المشروع تتوقف على معطيات مشروعات أخرى منفصلة عنه حيث تعتمد الأهداف المخططة للمشروع وإنجازاته على الأهداف المخططة وإنجازات برامج ومشروعات استصلاح الأراضى الجديدة .

* تعدد الأجهزة أو الأطراف المسئولة عن إدارة وتشغيل مكونات المشروع مما قد يفتقد معه التزامن المطلوب فى تشغيلها مع غياب التنسيق فيما بين هذه الأطراف وهو ما يؤثر على أداء المشروع و تحقيق أهدافه المخططه .

هذا وفى سبيل قياس الأداء الفعلى للمشروع تجاه تحقيق أهدافه المخططة فقد تضمنت الدراسة الحالية تحديد مجموعة المؤشرات اللازمة لهذا الغرض . وبالنسبة للهدف الأول للمشروع والمشار إليه من قبل يجدر التنويه إلى ضرورة التمييز بين مرحلة تخصيص الأراضى لكل من الأعضاء المستهدفين من الخريجين ، ومرحلة التعاقد والتسليم الفعلى للأراضى على الأعضاء الذين تم اختيارهم . حيث يتم فى المرحلة الأولى الإعلان عن المساحات المستهدف توزيعها على الخريجين ثم اختيار الأعضاء

المستهدفين وفقا للشروط المعلنة . أما المرحلة الثانية فيتم فيها التعاقد والتسليم الفعلى للمساحة المخصصة لكل منهم ثم يلى ذلك ممارسة الخريج لنشاطه الزراعى . وترجع ضرورة التمييز بين المرحلتين المشار إليهما إلى وجود فجوة زمنية قد تطول أو تقصر فيما بين المرحلتين كما يشير إلى ذلك الواقع الفعلى المشاهد . حيث كثيرا ماينتظر الأعضاء المختارون لفترة طويلة نسبيا إلى حين التسليم الفعلى للأرض . وفى هذا الشأن فقد خلصت النتائج النهائية للمرحلة الأولى خلال فترتى الخطة الخمسية الاولى والثانية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١) إلى تخصيص مايقرب من ٢٥٣,٩ ألف فدان وبنسبة ١٢٥,٨٪ من المستهدف وفقا للقرارات الإدارية لتنفيذ هذه الخطط مع اختيار نحو ٥٠,٠ ألف خريج للاستفادة من هذه المساحة وبمتوسط يبلغ نحو ٥,١ فدان للعضو المختار . أما مرحلة التعاقد والتسليم الفعلى للأراضى فقد خلصت إلى توزيع مايقرب من ٩٠,٠ ألف فدان خلال نفس الفترة وبنسبة تبلغ نحو ٣٥,٥٪ من المساحات المستهدفه فى مرحلة التخصيص الفعلى واختيار الأعضاء ، كما بلغ عدد الخريجين الذين شملتهم هذه المرحلة وخلال نفس الفترة نحو ١٦,٩ ألف خريج وبنسبة ٣٣,٨٪ من الأعداد التى شملتها مرحلة التخصيص الفعلى واختيار الأعضاء .

وعليه يمكن القول بضعف معدلات الأداء الفعلى للمشروع نحو تحقيق الهدف الأول المخطط له خلال فترة الخطة الخمسية الأولى والثانية وهو مايمكن تفسيره من ناحية إلى قصور الإنجازات الفعلية لبرامج ومشروعات استصلاح الأراضى الجديدة عن تحقيق أهدافها المخططة ، حيث المغالاة فى تحديد الأهداف المخططة لهذه البرامج والمشروعات إلى جانب وجود الكثير من المشاكل والمعوقات التى تضعف من أدائها . ويرتبط بذلك ومن ناحية أخرى المغالاة فى تحديد الأهداف المخططة للمشروع تحت الدراسة حيث تحديد أهداف طموحة له لاتتناسب مع الإنجازات الفعلية لبرامج ومشروعات استصلاح الأراضى الجديدة فى السنوات السابقة .

وعليه وفى إطار النتائج السابقة وبمقابلة الأعداد المستفيدة من الخريجين فى كل من المرحلتين السابق ذكرهما بأعداد الخريجين خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل يتضح أن الأعداد التى تم اختيارها من الخريجين خلال مرحلة الاختيار وتخصيص الأراضى من أجل المشاركة فى المشروع تحت الدراسة يمثلون نحو ١,٢٪ من إجمالى عدد الخريجين خلال هذه الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١) أما الأعداد الفعلية التى تسلمت الأرض وبدأت ممارسة نشاطها الزراعى فيمثلون نحو ٠,٤٪ من

إجمالى عدد الخريجين وبمقابلة نفس الأعداد السابقة ايضا بأعداد الخريجين الذين توافرت لديهم فرص العمل خلال نفس الفترة يمكن القول بأن النتائج الفعلية للمشروع تحت الدراسة قد ساهمت بما نسبته ٠,٧٪ من فرص العمل التى توافرت للخريجين خلال هذه الفترة ، وذلك وفقا للأعداد الفعلية التى تسلمت الأراضى وبدأت ممارسة نشاطها الزراعى .

وعليه فإذا كانت المؤشرات السابقة تعكس المساهمة المحدودة للمشروع فى هدف تشغيل الخريجين خلال الفترة المشار إليها ، الا أن ذلك لاينفى فى نفس الوقت حقيقة انخفاض تكلفة فرصة العمل من خلال هذا المشروع وباعتباره نشاطا زراعيا عن غيره من المشروعات الأخرى خاصة الصناعية منها ، حيث لاتقف فرص العمل المتاحة عن طريق المساحة المخصصة للخريج عند حد توفير فرصة العمل للخريج فقط بل تمتد لتشمل توفير فرص العمل لغيره من العمالة الزراعية الموسمية ، وحيث تقدر تكلفة فرصة العمل فى هذا الإطار ومن خلال المشروع بما يقرب من ٢٦,٨ ألف جنيه .

أما بالنسبة لأداء المشروع نحو تحقيق الهدف الثانى المخطط له والذى يتضمن تكوين مجتمعات زراعية تشتمل على قوى العمل البشرى القادر على استخدام تكنولوجيا الانتاج المتطورة والملائمة للاستخدام فى الأراضى الجديدة وبهدف تحقيق إنتاجية مرتفعة ، فهو مايمكن قياسه من خلال بعض المؤشرات المباشرة وغير المباشرة . ومن بين هذه المؤشرات أنماط الانتاج الزراعى بأراضى الخريجين بالقياس إلى أنماط الانتاج الموصى بها فى هذه الأراضى ، حيث تشير نتائج الدراسة إلى اقتراب التركيب المحصولى فى أراضى الخريجين من التركيبات المحصولية الموصى بها فى نوعية الأراضى الجديدة الموزعه عليهم ، وإن كان من الملاحظ غياب زراعات الفاكهة فى أراضى الخريجين على الرغم من انها قد تكون من أكثر الزراعات ملائمة للزراعة فى مثل هذه الأراضى الجديدة سواء من حيث الجوانب الفنية أو الاقتصادية . ومن ثم فإن غياب مثل هذه الزراعات الأخيرة فى أراضى الخريجين قد يكون من المؤشرات التى تعكس عدم القدرة المالية للخريج على الاستثمار فى مثل هذه الزراعات أو عدم الرغبة فى المخاطرة بسبب ضعف دخولهم السنوية . وقد يؤكد على ذلك وجود مثل هذه الزراعات ( الفاكهة) وزيادة درجة التنوع فى التركيبات المحصولية بأراضى المستثمرين والفئات الاجتماعية الأخرى من الزراع وفى أراضى مماثلة لاراضى الخريجين داخل نفس المناطق ، وهو مايشير ضمنيا إلى اقتراب المستثمرين وغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى إلى التركيب المحصولى الموصى به فى هذه

الأراضى بدرجة أكبر عنه فى حالة الخريجين .

وفى هذه الإطار أيضا يلاحظ وجود بعض المساحات البور بأراضى الخريجين والتى تقدر بما نسبته ٢ , ١٠٪ ، ٥ , ٤٪ من المساحات الأرضية المخصصة لكل منهم فى كل من الموسم الصيفى ، والشتوى على الترتيب ، على حين تغيب الأراضى البور فى المساحات المخصصة لصغار الزراع المنتفعين ، وتقل نسبة هذه الأراضى فى الأراضى المخصصة للفئات الاجتماعية الأخرى بما فيهم المستثمرون عنه فى حالة الخريجين ، وهو مايعكس فى النهاية ضعف القدرة المالية للخريجين على الاستثمار فى استكمال استصلاح وزراعة المساحات المخصصة لهم عنه فى حالة الفئات الاجتماعية الأخرى .

هذا وتعد إنتاجية المحاصيل المنزرعة بأراضى الخريجين بالقياس إلى انتاجية نفس المحاصيل والمنزرعه لدى الفئات الاجتماعية الأخرى وفى نفس النوعية من الأراضى من المؤشرات الأخرى المستخدمة لنفس الغرض السابق الذكر . حيث تشير نتائج دراسة هذا المؤشر إلى أن الخريجين يحققون أدنى إنتاجية من مجموعة المحاصيل التى شملتها الدراسة بالقياس إلى إنتاجية نفس مجموعة المحاصيل فى أراضى الفئات الاجتماعية الأخرى ، على حين تحقق فئة المستثمرين أعلى إنتاجية من أغلب هذه المحاصيل ، ويليهم فى ذلك فئة صغار الزراع المنتفعين - وبإعتبار إنتاجية المستثمر من هذه المحاصيل وحدة قياس - وبالمقابلة فيما بينها وبين إنتاجية الخريجين وغيرهم من فئات الزراع الأخرى يلاحظ أن إنتاجية الخريجين من مجموعة المحاصيل الحقلية تتراوح ما بين ٦٩ - ٨٥ ٪ من إنتاجية المستثمر من هذه المجموعة من المحاصيل (تبعا لنوع المحصول ) ، كما تتراوح إنتاجيتهم من مجموعة محاصيل الخضر مابين ٥٩٪ - ٧٢٪ من إنتاجية المستثمر من هذه المجموعة من المحاصيل . أما انتاجية الفئات الاجتماعية الأخرى من الزراع ولنفس المجموعات السابقة من المحاصيل فمن الملاحظ تفوقها على إنتاجية الخريجين منها حيث تكاد تقترب إنتاجيتهم من هذه المحاصيل من إنتاجية المستثمر منها .

وبقياس الكفاءة الإنتاجية للخريجين بالقياس إلى غيرهم من الفئات الأخرى من الزراع ومن خلال مؤشر صافى عائد الفدان من المحاصيل المنزرعة وباعتبار صافى عائد الفدان من المحاصيل المنزرعة لدى فئة المستثمرين وحدة قياس أيضا يلاحظ كذلك انخفاض الكفاءة الإنتاجية للخريجين